

Distr.: General
3 February 2010
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢ شباط/فبراير ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل
الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

أرجو ممتنا أن تتفضلوا بصفحتكم رئيس مجلس الأمن بتعميم هذه الرسالة ومرفقيها
على أعضاء مجلس الأمن باعتبارها من وثائق مجلس الأمن. ويتضمن المرفق الأول بيان الرئيس
في أعقاب الاجتماع الرفيع المستوى بشأن اليمن المعقود في لندن، في ٢٧ كانون الثاني/يناير
(انظر المرفق الأول)؛ ويتضمن المرفق الثاني البلاغ الصادر عن مؤتمر أفغانستان المعقود في
لندن في ٢٨ كانون الثاني/يناير (انظر المرفق الثاني).

(توقيع) مارك ليال غرانت



المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٢ شباط/فبراير ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

بيان الرئيس عن الاجتماع الرفيع المستوى بشأن اليمن

٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

- عقد اليمن وأصدقاؤه وشركاؤه اجتماعا اليوم في لندن لمناقشة المشاكل الملحة التي يواجهها شعب اليمن. وكرر الاجتماع دعمه لليمن الموحد واحترام سيادته واستقلاله، وكذا التزامه بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لليمن. وكان من الواضح أن الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي على يد حكومة اليمن شرط أساسي للاستقرار والرخاء في الأجل الطويل. وتم الاتفاق على ضرورة اتباع نهج شامل يحظى بدعم قوي من المجتمع الدولي.
 - وإذا لم يتم التصدي للتحديات المتزايدة في اليمن، فإنها قد تهدد استقرار البلد والمنطقة عموما. وقد حددت حكومة اليمن المجالات التالية التي تثير انشغالها أكثر من غيرها:
- ١' تحسين التنسيق والدعم الدوليين فيما يتعلق باليمن؛
 - ٢' العمل على أساس تحليل مشترك للتحديات التي تواجه اليمن، بما في ذلك الظروف التي أفضت إلى التشدد وعدم الاستقرار، والاتفاق على ضرورة وضع نهج شامل لمعالجتها؛
 - ٣' زيادة الدعم والزخم لحزمة الإصلاح السياسي والاقتصادي، بما في ذلك اتخاذ حكومة اليمن إجراءات عاجلة وملموسة.
- وتقر حكومة اليمن بالحاجة الملحة إلى معالجة هذه المسائل التي ستتطلب التزاما مستمرا ومركزا. وتم الاتفاق على أن مسؤولية التصدي لهذه التحديات تقع في المقام الأول على عاتق حكومة اليمن، بالاعتماد على الدعم الإقليمي في عموم المنطقة ودعم المجتمع الدولي.
 - ورحب الاجتماع بما يلي:

- التزام حكومة اليمن المعلن بالاستمرار في خططها الإصلاحية، والمبادرة إلى فتح نقاش بشأن برنامج مع صندوق النقد الدولي، مما يتيح دعماً محموداً ويساعد الحكومة على التصدي للتحديات المباشرة.
- إعلان الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي بأنه سيستضيف اجتماعاً لشركاء اليمن في الخليج وخارجه في الرياض، يومي ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير. وسيجري خلال الاجتماع تبادل للتحليلات بشأن معوقات تفعيل المعونة في اليمن، بما يفضي إلى حوار مشترك مع حكومة اليمن يتناول في جملة أمور الإصلاحات ذات الأولوية.
- التزام المجتمع الدولي بدعم حكومة اليمن في الحرب على القاعدة وأشكال الإرهاب الأخرى، والتزام جميع المشاركين بإنفاذ تام لكافة التدابير ذات الصلة التي تفرضها لجنة جزاءات الأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩).
- تصميم المجتمع الدولي على زيادة التحرك دعماً لما تبذله الحكومة اليمنية من جهود لبناء القدرات في مجال إنفاذ القانون وكذا القدرات التشريعية والقضائية والأمنية. واتفق شركاء اليمن على دعم مبادرات الحكومة اليمنية الرامية إلى تعزيز قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب وتحسين طيراتها وأمنها الحدودي. ويشمل ذلك اتخاذ إجراءات على الحدود البرية والبحرية سواء بسواء، بما في ذلك تعزيز قدرات السواحل اليمني.
- إطلاق عملية "أصدقاء اليمن"، التي ستعالج طائفة التحديات الواسعة التي تواجه اليمن. وسيُعقد الاجتماع الأول في المنطقة أواخر شهر آذار/مارس. وستناقش حكومة اليمن ومجموعة الأصدقاء سبل ووسائل تنفيذ خطة الإصلاح الوطنية اليمنية، بما في ذلك عن طريق إنشاء فريقين عاملين أحدهما معني بالاقتصاد والحوكمة والثاني معني بالعدل وسيادة القانون.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٢ شباط/فبراير ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

بلاغ عن مؤتمر لندن بشأن أفغانستان

٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

القيادة الأفغانية والتعاون الإقليمي والشراكة الدولية

١ - اجتمعت حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية والمجتمع الدولي اليوم في لندن لتجديد التزامهما المتبادل نحو مساعدة أفغانستان على الخروج من الأزمة كبلد آمن مزدهر وديمقراطي. ويمثل مؤتمر اليوم خطوة حاسمة نحو قيام قيادة أفغانية أوسع لتأمين أفغانستان وتحقيق الاستقرار والتنمية فيها. وأكد المجتمع الدولي دعمه لحكومة أفغانستان ولأمنها ونماها وحكمها الرشيد.

٢ - وانطلق الرئيس حامد كرزاي في مؤتمر لندن من الالتزامات المعلنة في خطاب تنصيبه، التي حددت أولويات واضحة في مجال تحقيق الاستقرار في أفغانستان وتنميتها.

٣ - وتعهد المجتمع الدولي بالإبقاء على التزامه الطويل الأجل تجاه أفغانستان، على النحو المنصوص عليه في اتفاق بون لعام ٢٠٠١ ومؤتمر طوكيو لعام ٢٠٠٢ واتفاق أفغانستان لعام ٢٠٠٦ وإعلان باريس لعام ٢٠٠٨ وإعلان مؤتمر لاهاي لعام ٢٠٠٩. وكرر المجتمع الدولي تأييده لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة الداعية إلى تحقيق الأمن والاستقرار والرخاء في أفغانستان، ولا سيما دور الأمم المتحدة نفسها في تحقيق هذه الغاية.

٤ - وشدد المشاركون في المؤتمر على أن الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي قد دشنا مرحلة جديدة في سبيل تملك أفغانستان لكامل زمام المبادرة. وأعاد المشاركون في المؤتمر تأكيد الأهداف المتمثلة في توسيع قاعدة القيادة الأفغانية وزيادة التعاون الإقليمي وإقامة شراكة دولية أكثر فاعلية. ونحن ملتزمون معاً ببذل جهود مكثفة لكفالة تمكين الحكومة الأفغانية، على نحو مطرد، من تلبية احتياجات شعبها عن طريق تطوير مؤسساتها ومواردها الذاتية.

٥ - وسيعقب مؤتمر لندن مؤتمر في كابول، تستضيفه الحكومة الأفغانية هذا العام، حيث تعزم الدفع قُدماً ببرامجها من خلال خطط ملموسة لتقديم الخدمات للشعب الأفغاني. وينبغي أن تستند هذه الخطط على المساءلة الديمقراطية والمساواة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والحكم الرشيد وزيادة فاعلية الخدمات التي تقدمها الحكومة وتحقيق النمو

الاقتصادي، فضلاً عن توطيد الرغبة المشتركة في العيش بسلام في ظل الدستور الأفغاني. وستظل قناعتنا قائمة بأن عملنا معا سيتكلل بالنجاح.

٦ - وتعتبر التحديات التي تواجه أفغانستان، لا سيما في المجالات السياسية والاقتصادية والإمائية والأمنية، كبيرة ومتراطة بعضها ببعض. وإنه من مصلحتنا المشتركة أن نتصدى لها، وقد أعدنا تأكيد التزامنا بالقيام بذلك. وما فتئت مشاركة المجتمع الدولي في أفغانستان تتطور لصالح زيادة دعم القيادة الأفغانية في مجالات الأمن والتنمية والحوكمة والمساعدة الاقتصادية.

الأمن

٧ - أعرب المشاركون في المؤتمر عن امتنانهم للمواطنين الأفغان وقوات الأمن الوطني الأفغانية والبلدان التي خدم مواطنوها وأفرادها العسكريون أفغانستان. وعبر المشاركون في المؤتمر عن حزنهم على كل من جادوا بأرواحهم من أجل قيام أفغانستان آمنة مستقرة. وشكر المشاركون في المؤتمر تلك البلدان التي سهلت العبور وما يتصل به للقوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات الأمن الوطني الأفغانية.

٨ - وكرر المشاركون في المؤتمر تصميمهم على محاربة الإرهاب، ولا سيما تنظيم القاعدة، وأثنوا على الجهود الأفغانية المبذولة في هذا الصدد. ودان المشاركون في المؤتمر بأشد العبارات جميع الهجمات التي قامت بها حركة الطالبان وحلفاؤها المتطرفون، بما في ذلك الأجهزة المتفجرة المرتجلة والهجمات الانتحارية وعمليات الاختطاف التي تستهدف المدنيين والقوات الأفغانية والقوات الدولية. فهذه الهجمات تقوّض جهود الاستقرار والتعمير والتنمية في أفغانستان.

٩ - ولاحظ المشاركون في المؤتمر أن معظم الضحايا المدنيين سقطوا بسبب هجمات المتمردين. ورحب المشاركون في المؤتمر بتصميم القوة الدولية للمساعدة الأمنية، بشراكة مع الحكومة الأفغانية وقوات الأمن الوطني الأفغانية، على الاستمرار في بذل قصارها من أجل حماية المدنيين والحد من الخطر الذي يتعرضون له والتحقيق المشترك في الإصابات التي تلحق بالمدنيين.

١٠ - ورحب المشاركون في المؤتمر بالتقدم الذي تحرزته قوات الأمن الوطني الأفغانية كلما زاد تحملها للمسؤولية عن العمليات العسكرية. ورحب المشاركون في المؤتمر بالهدف المعلن لحكومة أفغانستان وهو تزعم قوات الأمن الوطني الأفغانية وتنفيذها لمعظم العمليات في المناطق الأفغانية غير الآمنة في غضون ثلاث سنوات وتحمل المسؤولية عن الأمن المادي في غضون خمس سنوات. وللمساعدة على تحقيق ذلك، يلتزم المجتمع الدولي بالاستمرار في

تحسين قدرات قوات الأمن الوطني الأفغانية وفعاليتها. والتزم المشاركون في المؤتمر أيضا بتقديم الدعم الضروري لزيادة قوام الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية وتوسعهما على مراحل حتى يبلغ قوامهما على التوالي ٦٠٠ ١٧١ فرد و ١٣٤ ٠٠٠ فرد بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ على نحو ما أقره المجلس المشترك للتنسيق والرصد في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وأعرب المجتمع الدولي عن تأييده الكامل للاستمرار في وضع استراتيجية الشرطة الوطنية وتنفيذها. وفيما عدا هذا، ستقرر حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي ما إذا كان ذلك كافيا، في ضوء الحالة الأمنية السائدة والاستقرار في الأجل الطويل.

١١ - ورحب المشاركون في المؤتمر بقرار مجلس شمال الأطلسي الذي اتخذته بتشاور وثيق مع شركاء القوة الدولية للمساعدة الأمنية من غير أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي، وبموافقة تامة من حكومة أفغانستان، ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٩٠ (٢٠٠٩)، بأن يضع، بحلول موعد مؤتمر كابول، خطة للانتقال على مراحل تفضي إلى تسليم القيادة الأمنية إلى الأفغان، محافظة بعد محافظة، بما في ذلك الشروط التي سيتم وفقها ذلك الانتقال. وتبعا لذلك، رحب المشاركون في المؤتمر بالالتزام المشترك بتهيئة الظروف المناسبة للانتقال بأسرع وقت ممكن، وذلك بالنظر إلى عدد من المحافظات التي تنتقل فيها القيادة إلى قوات الأمن الوطني الأفغانية، رهنا بتوافر الشروط بنهاية عام ٢٠١٠ أو مطلع عام ٢٠١١، حيث تتحول القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى دور مساند في تلك المحافظات. ورحب المشاركون في المؤتمر بإنشاء عملية مشتركة بين حكومة أفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية وغيرهما من الشركاء الدوليين الرئيسيين لتقييم التقدم المحرز ورصد المجالات الأخرى غير الأمنية التي تؤثر في العملية الانتقالية.

١٢ - ورحب المشاركون في المؤتمر بما يلي:

- زيادة تركيز القوة الدولية للمساعدة الأمنية على الشراكة مع قوات الأمن الوطني الأفغانية، ومبدأ أن القوات الأفغانية ينبغي أن تضطلع تدريجيا بدور رائد في جميع مراحل العمليات؛
- عزم حكومة أفغانستان على تحمل مسؤولية أكبر تجاه الاحتجاز، مسايرة لنمو القدرات الأفغانية، وفقا للمعايير الدولية والقوانين الوطنية والدولية المعمول بها؛
- المساهمة التي تقوم بها بعثة منظمة حلف شمال الأطلسي للتدريب في أفغانستان نحو نمو قوات الأمن الوطنية الأفغانية والتوسع فيها، وحثوا المجتمع الدولي على تلبية المتطلبات العالقة لفرق التدريب والتوجيه، وعلى مواصلة جهوده في هذا الصدد؛

- مساهمة بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان في رصد أداء وزارة الداخلية أداء وتوجيهها وتقديم المشورة لها، ودعم الإصلاح الشرطي الذي تقوم به أفغانستان على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات، وحثوا الشركاء على تعزيز الدعم اللوجستي وتقديمه لبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، لا سيما في المقاطعات؛
- تقديم الدعم الثنائي لقوات الأمن الوطني الأفغانية من مجموعة من البلدان، وحثوا المجتمع الدولي على التنسيق الوثيق في هذا العمل مع بعثة منظمة حلف شمال الأطلسي للتدريب في أفغانستان، وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، بعدة طرق منها مجلس تنسيق الشرطة الدولية؛
- التزام حكومة أفغانستان بمواصلة وضع استراتيجية للأمن القومي بدعم من المجتمع الدولي؛
- التزام حكومة أفغانستان بوضع سياسة للأمن القومي وتنفيذها، وهي السياسة التي ستعرض في مؤتمر كابول والتي تحدد البنية الأساسية الأمنية، وأدوار أجهزة الأمن المختلفة ومسؤولياتها.

١٣ - وفي سياق نهج شامل تقوده أفغانستان، شدد المشاركون على الحاجة إلى وجود إطار فعال ودائم من أجل تهيئة وتعزيز بيئة مستقرة وآمنة يمكن فيها للرجال والنساء الأفغان على تعدد خلفياتهم وآرائهم أن يساهموا في إعادة إعمار بلدهم. وفي هذا السياق، رحب المشاركون بخطط حكومة أفغانستان السماح بتبوء مكانة مشرفة في المجتمع لأولئك المستعدين لنبذ العنف، والمشاركة في مجتمع حر ومفتوح، واحترام المبادئ المكرسة في الدستور الأفغاني، وقطع الصلات بتنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية الأخرى، والسعي إلى تحقيق أهدافهم السياسية بالطرق السلمية.

١٤ - ورحب المشاركون في المؤتمر بما يلي:

- التزام حكومة أفغانستان بإعادة تنشيط جهود إعادة الإدماج بقيادة أفغانستان عن طريق وضع وتنفيذ برنامج وطني للسلام وإعادة الإدماج يتسم بالفعالية والشمول والشفافية والاستدامة؛
- خطط عقد مجلس سلام كبير قبل انعقاد مؤتمر كابول؛
- التزام المجتمع الدولي بإقامة صندوق استئماني للسلام وإعادة الإدماج لتمويل برنامج السلام وإعادة الإدماج بقيادة أفغانستان. ورحب المشاركون بالتبرعات المعلنة

للسندوق الاستئماني، وشجعوا جميع الذين يرغبون في دعم جهود بناء السلام والاستقرار في أفغانستان على المساهمة في هذه المبادرة الهامة.

١٥ - وسلّم المشاركون في المؤتمر بخطورة الحالة الإنسانية في مناطق مختلفة من البلد، لا سيما انعدام الأمن الغذائي. ودعا المشاركون المجتمع الدولي لدعم خطة العمل الإنساني لعام ٢٠١٠.

التنمية والحكومة

١٦ - تواجه أفغانستان تحديات إنمائية هائلة تتطلب دعماً متواصلاً وطويل الأمد من المجتمع الدولي. وللتغلب على تلك التحديات، من الجوهري بذل جهود مدنية أفضل تنسيقاً وأكثر موارد. ويعد النمو الاقتصادي واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان جنباً إلى جنب مع إيجاد فرص العمل والحكم الرشيد لجميع الأفغان من الأمور الحاسمة أيضاً للتصدي لإغراء التمرد، فضلاً عن كونها أمراً حيوياً لتحقيق مزيد من الاستقرار في أفغانستان.

١٧ - ولاحظ المجتمع الدولي التقدم الذي أحرزته الحكومة الأفغانية في مجال التنمية الاقتصادية، بما في ذلك الوصول إلى نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي ستخفف عن أفغانستان دينها للجهات الدائنة بما يصل مجموعه ١,٦ بليون دولار. وهذا ما يجعل المبلغ الإجمالي لتخفيف عبء الديون نحو ١١ بليون دولار. واتفق المشاركون على أن الأولوية، على النحو الذي حددته حكومة أفغانستان، هي التعجيل بإحراز تقدم في مجالات الزراعة وتطوير الموارد البشرية والبنية التحتية، وكفالة إسنادها بقدرات موسعة وإصلاحات هيكلية. وتطلع المشاركون في المؤتمر إلى خطة التنمية الاقتصادية الجديدة، وبدء المناقشات بشأن برنامج جديد تابع لسندوق النقد الدولي تقوده أفغانستان ومواصلة إشراك الصندوق في البلد.

١٨ - ورحب المشاركون في المؤتمر بالتزام حكومة أفغانستان بتحمل المزيد من المسؤولية المالية تجاه شؤونها الخاصة، وشدّدوا على الحاجة إلى إصلاحات جوهرية لتعظيم العائدات المحلية بغية تحقيق الاستدامة المالية مع مرور الوقت، بسبل منها:

- زيادة عائدات الضرائب والجمارك؛
- إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام من أجل ضمان قدر أكبر من المساءلة والكفاءة؛
- متابعة خريطة الطريق لمؤتمر تهيئة البيئة المؤاتية لعام ٢٠٠٧ على النحو المبين في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية؛

- استمرار الإصلاحات التنظيمية بما في ذلك تنفيذ لوائح التعدين الجديدة مع مراعاة التزامات أفغانستان الحالية في إطار مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

١٩ - ورحب المشاركون في المؤتمر بما يلي:

- خطط حكومة أفغانستان من أجل تنمية أكثر تماسكا وأفضل تنسيقا. وينطوي ذلك على تنسيق الوزارات الرئيسية في إطار أقطاب للتنمية والحوكمة، وصقل الأولويات الإنمائية لاستراتيجية التنمية الوطنية الأفغانية، لا سيما في البنى التحتية والتنمية الريفية وتنمية الموارد البشرية والزراعة والمجالات الرئيسية للحوكمة، وينطوي أيضا على وضع خطة عمل، ينبغي أن تستكمل بحلول موعد مؤتمر كابول؛

- وأيد المشاركون في المؤتمر طموح حكومة أفغانستان الذي عززت الجهات المانحة بموجبه نسبة المساعدات الإنمائية المقدمة من خلال حكومة أفغانستان إلى ٥٠ في المائة في العامين المقبلين، بعدة طرق منها الصناديق الاستثمارية المتعددة الجهات المانحة التي تدعم الميزانية الحكومية، على سبيل المثال الصندوق الاستثماري لإعادة إعمار أفغانستان والصندوق الاستثماري للقانون والنظام لأفغانستان. ولكن هذا الدعم مشروط بما تحرزته الحكومة من تقدم في مواصلة تعزيز نظم الإدارة المالية العامة، والحد من الفساد، وتحسين تنفيذ الميزانية، ووضع استراتيجية للتمويل، وبقدرة الحكومة على تحقيق الهدف. وأكد المشاركون في المؤتمر عزمهم على وضع خريطة طريق مفصلة مع حكومة أفغانستان، قبل حلول موعد مؤتمر كابول، وتقديم المساعدات التقنية للمساعدة على تطوير قدرة الحكومة على تحقيق هدفها؛

- خطط حكومة أفغانستان لتنفيذ إصلاحات في الميزانية، ولزيادة معدلات تنفيذ الميزانية، ولاتخاذ خطوات من أجل تحسين تحصيل الإيرادات المحلية بالتوازي مع تعزيز الممارسات والمؤسسات المناهضة للفساد بهدف تحقيق الاستدامة المالية.

٢٠ - ورحب المشاركون في المؤتمر بالتزام حكومة أفغانستان بوضع خطة شاملة لزيادة فعالية المؤسسات المدنية الوطنية، بما في ذلك الخدمة المدنية، وخضوعها للمساءلة. ورحبوا بقرار حكومة أفغانستان الموافقة على سياسات الحوكمة دون الوطنية، وإعداد تشريعات تنفيذية قبل انعقاد مؤتمر كابول. وأعرب المشاركون في المؤتمر عن التزامهم بدعم تعزيز الحوكمة دون الوطنية من خلال إطار حكومة أفغانستان الواحد للبرامج ذات الأولوية. وتعزم حكومة أفغانستان نشر المعايير الخاصة بالحدود الإدارية لتسهيل تنفيذ هذا الإطار. ورحب المشاركون في المؤتمر بالالتزامات التي قطعتها حكومة أفغانستان، ودعوا المجتمع الدولي إلى تقديم دعم إضافي لتدريب ١٢ ٠٠٠ موظف خدمة مدنية على الصعيد

دون الوطني في الوظائف الإدارية الأساسية لدعم حكام المحافظات والمقاطعات بحلول نهاية عام ٢٠١١.

٢١ - وسلّم المشاركون في المؤتمر بجهود حكومة أفغانستان الحثيثة لتنفيذ برنامج القضاء الوطني بغية توفير فرص اللجوء للعدالة على نحو أكثر شفافية ونزاهة لجميع الأفغان على قدم المساواة.

٢٢ - وأثنى المشاركون في المؤتمر على التزام حكومة أفغانستان بتحسين الوصول إلى العدالة واحترام حقوق الإنسان، بعدة طرق منها برنامج العدل وحقوق الإنسان، والدعم السياسي والمالي لهيئة أفغانستان المستقلة لحقوق الإنسان، واعتماد سياسة وطنية جديدة بشأن العلاقات بين نظام القضاء الرسمي ومجالس تسوية المنازعات وتنفيذها في أقرب وقت ممكن. وأكدت حكومة أفغانستان مجدداً على التزامها بحماية وتعزيز حقوق الإنسان لجميع المواطنين الأفغان، وبجعل أفغانستان مكاناً يتمتع فيه الرجال والنساء بالأمن والمساواة في الحقوق والفرص في جميع مجالات الحياة. كما التزم المشاركون في المؤتمر أيضاً بتعزيز دور المجتمع المدني.

٢٣ - ورحب المشاركون في المؤتمر بنهج تحرك الحكومة بكامل عناصرها، الذي تتبعه حكومة أفغانستان في مكافحة الفساد، وبعملها المتواصل لحشد الجهود المتضافرة من أجل مواجهة الدوافع الأساسية للفساد، وذلك من خلال وضع معايير وخطط تنفيذ واضحة وموضوعية قبل انعقاد مؤتمر كابول، بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر:

- تمكين مكتب رقابي مستقل ورفيع المستوى من التحقيق مع المسؤولين الفاسدين ومعاقبتهم، وقيادة جهود مكافحة الفساد، وذلك من خلال مرسوم يصدر في غضون شهر واحد؛
- القيام خلال عام ٢٠١٠ بوضع أساس تشريعي لهيئات مكافحة الفساد ذات الصلة، بما في ذلك فرقة عمل مكافحة الجرائم الكبرى ومحكمة مكافحة الفساد، بما يضمن استقلالها في الأجل الطويل؛
- تحسين فعالية تعيينات المناصب العليا في ميدان الخدمة المدنية وعملية التدقيق في اختيار شاغليها، ومراجعة قانون الخدمة المدنية. وسيشمل ذلك، بحلول موعد انعقاد مؤتمر كابول، تحديد التعيينات في المناصب الأعلى في ميدان الخدمة المدنية؛
- اعتزام الرئيس إصدار مرسوم يحظر على الأقارب المقربين للوزراء ومستشاريهم وأعضاء البرلمان والمحافظين وبعض نواب الوزراء العمل في إدارات الجمارك والجباية في الحكومة بأسرها؛

- القيام على سبيل الأولوية خلال عام ٢٠١٠ باعتماد برنامج تشريعي شامل لكفالة اتساق القوانين الأفغانية مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بما في ذلك القانون الجنائي لمكافحة الفساد، من أجل توسيع نطاق الأحكام المتعلقة بالإقرار بالأصول؛
- دعوة خبراء أفغان وآخرين من الخبراء البارزين إلى المشاركة في بعثة مستقلة مخصصة للرصد والتقييم تقوم بزيارة الرصد الأولى إلى أفغانستان في غضون ثلاثة أشهر، وتضع معايير واضحة وموضوعية للتقدم، وتعد تقارير دورية عن النشاط الوطني والدولي لعرضها على الرئيس والبرلمان والشعب في أفغانستان، وعلى المجتمع الدولي.
- ٢٤ - وأعرب المشاركون في المؤتمر عن التزامهم بمساعدة حكومة أفغانستان فيما تبذله من جهود مكافحة الفساد من خلال تقديم المساعدة إلى المؤسسات الجديدة، وعن التزامهم بزيادة شفافية وفعالية ما يقدمونه من معونة بما يتماشى والإعلان الصادر عن مؤتمر باريس الذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. واتفق المشاركون في المؤتمر على القيام على وجه الخصوص بما يلي:
 - العمل مع الهيئات المقترحة لمكافحة الفساد من أجل استعراض الإجراءات القائمة والتحقيق في حالات الفساد التي يتورط فيها مواطنون أجنبان؛
 - العمل مع الحكومة على تحسين عمليات الشراء، بما في ذلك وضع تدابير إضافية لكفالة بذل العناية الواجبة في الإجراءات التعاقدية على الصعيد الدولي.
- ٢٥ - وأحاط المشاركون في المؤتمر علما بقرار لجنة الانتخابات المستقلة الأفغانية بتأجيل الانتخابات البرلمانية حتى ١٨ أيلول/سبتمبر وفقا للدستور وقانون الانتخابات الأفغانيين. وفي هذا الصدد، رحب المشاركون في المؤتمر بالتزام حكومة أفغانستان بكفالة نزاهة الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٠ ومنع أية مخالفات أو سوء سلوك. ورحب المشاركون في المؤتمر أيضا بالتزام حكومة أفغانستان بالعمل الوثيق مع الأمم المتحدة من أجل توظيف الدروس المستفادة من انتخابات عام ٢٠٠٩ بهدف إدخال تحسينات على العملية الانتخابية لعام ٢٠١٠ وما بعده.
- ٢٦ - ورحب المجتمع الدولي بالتزام حكومة أفغانستان بتنفيذ خطة العمل الوطنية للمرأة الأفغانية وتطبيق قانون القضاء على العنف ضد المرأة. ورحب المشاركون في المؤتمر بالتزام حكومة أفغانستان بتعزيز مشاركة المرأة في جميع مؤسسات الحكم الأفغانية، بما في ذلك الهيئات التي يُحدّد أعضاؤها بالانتخاب والتعيين، وميدان الخدمة المدنية.

٢٧ - وشدد المشاركون في المؤتمر على الروابط الخبيثة القائمة بين تجارة المخدرات والتمرد وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية بما فيها الفساد والاتجار بالبشر. ومن ثم رحب المشاركون في المؤتمر بما يلي:

- التقدم الذي أحرزته حكومة أفغانستان مؤخراً، بما في ذلك تقليص زراعة الخشخاش بنسبة ٢٢ في المائة العام الماضي وزيادة عدد المقاطعات الخالية من الخشخاش من ست مقاطعات عام ٢٠٠٦ إلى عشرين مقاطعة عام ٢٠٠٩؛
- تعهد حكومة أفغانستان باستكمال الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات خلال عام ٢٠١٠، والتي ستضم برامج محددة الهدف للتنمية الزراعية والحد من زراعة الخشخاش؛
- استمرار الدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمجتمع الدولي إلى حكومة أفغانستان من أجل مكافحة تلك التجارة؛
- استمرار عملية "باريس - موسكو" في التصدي لإنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها على نحو غير مشروع والقضاء على محاصيل الخشخاش ومعامل المخدرات ومخازنها. وكذلك اعتراض قوافل المخدرات واستمرار المشاورات بشأن وسم السلائف وزيادة التعاون الثنائي الإقليمي؛
- المساهمة في الجهود المتعددة الأطراف لمكافحة المخدرات والمبذولة في إطار خطة عمل الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، التي اعتمدت في آذار/مارس ٢٠٠٩ في المؤتمر الخاص عن أفغانستان الذي عقد في موسكو.

التعاون الإقليمي/البنين الدولي

٢٨ - أكد المشاركون في المؤتمر من جديد دعمهم للاستقرار والأمن والديمقراطية في أفغانستان، وأقروا بالدور الذي يمكن أن تضطلع به أفغانستان باعتبارها جسراً برياً بين جنوب آسيا ووسط آسيا والشرق الأوسط والشرق الأقصى، وجددوا تعهدهم بالعمل معاً على نحو فعال من أجل تحقيق تلك الغاية. وشدد المشاركون في المؤتمر على أن المبادرات التي تنشأ وتدار على الصعيد الإقليمي هي الأفضل حظاً في النجاح، ورحبوا بعدد من المبادرات الأخيرة التي أظهرت ضرورة أن يعمل الشركاء من الحوار والإقليم معاً على نحو بناء. وفي هذا السياق، أحاط المشاركون في المؤتمر علماً بالقيمة الإقليمية للصدقة والتعاون في "قلب آسيا"، التي عقدت مؤخراً اسطنبول، وبالبيان الصادر عنها. ويشمل ذلك التعاون الإقليمي إعادة التأكيد على مبادئ الإعلان بشأن علاقات حسن الجوار لعام ٢٠٠٢، والعمل على نحو فعال من أجل تحقيق ما يلي:

- سيادة أفغانستان واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية؛
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان وعدم التدخل المتبادل؛
- قيادة أفغانستان لجهود السلام وإعادة الإدماج والمصالحة؛
- وقف تقديم الدعم أينما كان في أقاليم الدول بعضها بعضا إلى الجماعات المسلحة على نحو غير مشروع، والهياكل الموازية، والتمويل غير القانوني الموجه إلى زعزعة استقرار أفغانستان أو فرادى الدول المجاورة؛
- مكافحة الإرهاب بطرق من بينها، على سبيل المثال لا الحصر، زيادة تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتفكيك أوجه الدعم اللوجستي والمالي والإيديولوجي لشبكات الإرهاب ومعالجة أسباب التشجيع على التطرف؛
- تطوير العبور والتجارة عبر المنطقة الإقليمية، بما في ذلك الأعمال المتعلقة بالهياكل الأساسية وتحقيق التقدم في مجالات الطاقة، وخطوط نقل الكهرباء، والهياكل الأساسية للنقل، بما في ذلك شبكات السكك الحديدية؛
- تهيئة الظروف المواتية لعودة اللاجئين الأفغان؛
- التعاون عبر الإقليمي في مكافحة الاتجار بالمخدرات؛
- دعم التواصل بين الشعوب بطرق من بينها التفاعل والتبادل فيما بين عناصر المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام والقطاع الخاص.

٢٩ - ورحب المشاركون في المؤتمر بأن أفغانستان وشركاءها الإقليميين سيحظون في عام ٢٠١٠ بفرص تطوير المساهمات وتنسيقها من أجل النهوض بتلك المبادئ. وأشار المشاركون في المؤتمر إلى قيمة اتباع نهج أكثر اتساقا وتنظيما في فرادى المبادرات. وفي هذا الخصوص، رحب المشاركون في المؤتمر بدعوة أفغانستان الهيئات الإقليمية المعنية (رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان، ومنظمة شانغهاي للتعاون، ومنظمة التعاون الاقتصادي، وفقا لولايات كل منها) وغيرها، بما في ذلك منظمة المؤتمر الإسلامي، إلى العمل بأسرع ما يمكن على وضع خطة منسقة لإعمال مشاركة أفغانستان على الصعيد الإقليمي. ودعا المشاركون في المؤتمر البلدان والمنظمات الإقليمية والمنتديات المعنية إلى تقديم معلومات مستكملة بانتظام، بما في ذلك تقديمها في مؤتمر كابول.

٣٠ - وإذ أكد المشاركون في المؤتمر على موضوع إثراء التعاون الإقليمي، أعربوا عن ترحيبهم بالمساهمة المقدمة من مشاريع ثنائية وإقليمية محددة من بينها ما اضطلعت به منظمة

المؤتمر الإسلامي في مجال التعليم ومواجهة التشجيع على التطرف، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وحلقة العمل المعنية بالتعاون الأفغاني الباكستاني في إدارة الحدود (عملية دبي). وأعرب المشاركون في المؤتمر عن امتنانهم للمعلومات التي قدمتها بلدان عدة عن المبادرات الثنائية ومن بينها اتفاق التجارة والعبور بين أفغانستان وباكستان الذي رحبوا بما أحرزه من تقدم وأعربوا عن تطلعهم إلى إبرامه في الوقت المناسب، والبرامج الإندونيسية لبناء القدرات، بما في ذلك التعاون التقني في مجالات التعليم، والصحة، والزراعة، والحد من الفقر، والطاقة المتجددة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٣١ - وأشار المشاركون في المؤتمر إلى أن المجتمع الدولي مشارك في أفغانستان دعماً لحكومتها. وحتى يأتي الوقت الذي تتمكن فيه حكومة أفغانستان من الاضطلاع بالمسؤولية، لاحظ المشاركون في المؤتمر بتقدير مواصلة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان الاضطلاع بدور المنظمة الدولية الأساسية في تنسيق الدعم الدولي بما يتفق وقرار مجلس الأمن ١٨٦٨. ورحب المشاركون في المؤتمر بما يلي:

- عرض الحكومة الأفغانية لأولويات واضحة؛
- التزام المجتمع الدولي بالمشاركة المدنية المتسمة بقدر أكبر من الفعالية وكفاية الموارد لدعم الحكومة الأفغانية بهدف تحسين أثر المساعدة المدنية الدولية؛
- التزام المجتمع الدولي بزيادة اتساق مساعده مع الأولويات الأفغانية، تماشياً مع مبادئ باريس المتعلقة بفعالية المعونة، بما يزيد من قدرات الحكومة الأفغانية؛
- اعتراف المجتمع الدولي بالعمل بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بهدف تنشيط الإنجاز على الصعيد المدني؛
- تعيين منظمة حلف شمال الأطلسي شخصية جديدة في منصب كبير ممثليها المدنيين؛
- قرار الاتحاد الأوروبي بتعزيز وجوده في كابول تحت قيادة ممثل وحيد.

٣٢ - ورحب المشاركون في المؤتمر بقرار الأمين العام للأمم المتحدة تعيين ستافان دي ميستورا؛ وقرار الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي تعيين مارك سيدويل؛ والتعيين الوشيك الذي سيقوم به الممثل السامي للاتحاد الأوروبي؛ وأعربوا عن تطلعهم إلى تولي تلك الشخصيات مناصبها في الأشهر القليلة الأولى من عام ٢٠١٠. ودعا المشاركون في المؤتمر تلك الشخصيات إلى العمل معاً بشكل وثيق من أجل كفالة تنسيق أوثق في كابول. وفضلاً عن ذلك، وإذ لاحظ المشاركون في المؤتمر كذلك التحسينات الأخيرة في سير عمل المجلس

المشترك للتنسيق والرصد، دعوا رئيسي ذلك المجلس إلى تقديم توصيات لأعضائه بشأن تدابير إضافية تزيد من فعالية المجلس.

٣٣ - واغتتم المشاركون في المؤتمر الفرصة لتقديم الشكر إلى شاغلي المناصب الحاليين: الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة كاي إيدي، وكبير الممثلين المدنيين لمنظمة حلف شمال الأطلسي فرناندو غنتيليني، والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي إتوري سيكوي، ورئيس وفد المفوضية الأوروبية هانزيورغ كرتشمير على عملهم القيم والتزامهم من أجل أفغانستان.

٣٤ - وتنتطلع إلى استعراض التقدم الذي يحرزه كل طرف على صعيد تنفيذ الالتزامات في مؤتمر كابول في وقت لاحق من هذا العام.